

هيئة الدستور الغذائي



منظمة
الصحة العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel:(+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/CAC 17/40/18

البند 3-15 من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الأربعون، مركز المؤتمرات الدولي في جنيف، سويسرا، 17-22 تموز/ يوليو 2017

حساب أمانة الدستور الغذائي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

التقرير السنوي لعام 2016

ألف: مقدمة

تأسس حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في عام 2016، لدعم البلدان في بناء قدرات وطنية قوية وصلبة ومستدامة للمشاركة في هيئة الدستور الغذائي. ويمكن الاطلاع على وثيقة المشروع التأسيسية الخاصة بحساب أمانة الدستور الغذائي الجديد بست لغات على الموقع الإلكتروني لحساب أمانة الدستور الغذائي-2، على الرابط: http://www.who.int/foodsafety/areas_work/food-standard/codextrustfund/en/. ويسهم حساب الأمانة في تحقيق الأهداف الآتية من أهداف التنمية مستدامة، الهدف 1 (القضاء على الفقر)، الهدف 2 (القضاء التام على الجوع)، الهدف 3 (التمتع بالصحة الجيدة وبالرفاه)، الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، الهدف 12 (ضمان الاستهلاك والإنتاج المسؤولين)، الهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف). وفيما يلي جدول لإطار نتائج حساب أمانة الدستور الغذائي، يبين هدف المشروع وحصيلته ومخرجاته وأنشطته.

ويشمل هذا التقرير عام 2016، وهي السنة الأولى لحساب أمانة الدستور الغذائي الجديد. ويسلط التقرير الضوء على الإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة في هذه السنة الأولى، كما يقدم موجزاً للجوانب التقنية والتشغيلية والمالية لأنشطة حساب أمانة الدستور الغذائي في عام 2016.

إطار النتائج

هدف المشروع
البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المواظبة على المشاركة في هيئة الدستور الغذائي
الحصيلة
تنمية قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للمشاركة في هيئة الدستور الغذائي
المخرجات

زيادة القدرة التقنية للإدارات الوطنية للمشاركة بفعالية في هيئة الدستور الغذائي	رفع مستوى الوعي وزيادة المعرفة بشأن هيئة الدستور الغذائي لدى راسمي السياسات وصناع القرار والخبراء
الأنشطة	
طرق بناء القدرات المُقدّمة لمجموعات البلدان لمعالجة قضايا مشتركة	الحزم المتعددة السنوات الممنوحة للبلدان التي نجحت في عملية تقديم الطلبات

باء: الإنجازات الرئيسية في عام 2016

تأسس حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد ونهض وتم تشغيله وأصبح يعمل بكامل طاقته في عام 2016. وقد اتسم التحول من حساب أمانة الدستور الغذائي الأول إلى حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد بالسلاسة من خلال جميع التدابير الانتقالية التي أُعدت في عام 2015، ومن ثمّ أمكن تشغيله "فعلياً" في 1 كانون الثاني/يناير 2016. وقد تضمنت هذه التدابير ما يلي:

- إنشاء طرائق للإشراف الفعال والتوجيه الاستراتيجي لحساب أمانة الدستور الغذائي-2 من جانب منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية؛
- إنشاء طرائق للمساهمة التقنية لمنظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية؛
- إصدار وثيقة المشروع التأسيسية لحساب أمانة الدستور الغذائي-2؛
- وضع مهام جديدة للأمانة؛
- إعادة تصميم الموقع الإلكتروني لحساب أمانة الدستور الغذائي ونشره.

وقد تميز العام بعدد من الإنجازات والمعالم:

- إعداد جميع الوثائق اللازمة لحساب أمانة الدستور الغذائي-2 ونشرها على الموقع الإلكتروني. استلزم النطاق والغرض الجديدان لحساب أمانة الدستور الغذائي إعداد جميع المستندات والمواد الإعلامية الجديدة لتستخدمها البلدان وتستعين بها كمصدر للمعلومات. وفيما يلي بعض من هذه الوثائق التي كانت متاحة للتشاور والاستخدام على الموقع الإلكتروني الخاص بحساب أمانة الدستور الغذائي بخمس لغات في شباط/فبراير 2016 (للاطلاع يرجى الدخول على الرابط: http://www.who.int/foodsafety/areas_work/food-standard/codextrustfund/en/).
- أداة التشخيص الخاصة بتقييم حالة برامج الدستور الغذائي الوطنية التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية (أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي). والغرض من هذه الأداة هو توفير إطار للبلدان كي تنفذ تقييماً ذاتياً للحالة الحالية لبرنامج الدستور الغذائي الوطني فيها. وعلى الرغم من أن هذه الأداة قد وُضعت لمساعدة البلدان المؤهلة للحصول على الدعم في إطار حساب الأمانة 2، كي تستخدمها البلدان كأساس لإعداد طلبات الدعم وتقديمها إلى حساب أمانة الدستور الغذائي، فإنه يُنظر إليها على أنها أداة مفيدة بالنسبة لجميع البلدان المهتمة بتقييم مستوى التطور الحالي لأنشطة الدستور الغذائي فيها.
- المواد الخاصة بالطلبات والتوجيه. تتضمن نماذج الطلبات الفردية والجماعية والمبادئ التوجيهية الخاصة بعملية تقديم الطلبات والأسئلة المتكررة.
- إنشاء جميع هياكل تصريف الشؤون وتنفيذها. تم إنشاء الهيئات الأربع التي تشكل هيكل تصريف الشؤون لحساب أمانة الدستور الغذائي، وأصبحت تعمل بكامل طاقتها في عام 2016. ويمكن الاطلاع على كامل اختصاصات الهيئات المختلفة

وتشكيلها في وثيقة المشروع الخاصة بحساب أمانة الدستور الغذائي 2. ويشترك الموظفون الإداريون والتقنيون بمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي مشاركة كاملة في هذه الهياكل ويدعمونها من أجل ضمان إدارة حساب أمانة الدستور الغذائي 2 وتشغيله على النحو الأمثل. وتعزز هذه الشراكة الفريدة تقديم برنامج حساب أمانة الدستور الغذائي وأنشطته، وتتيح الربط مع الشبكات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرامج تنمية القدرات والاستفادة من قدرتها على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، ومن ثم تعزيز الجهود ومضاعفتها لتمكين جميع البلدان من المشاركة الكاملة والفعالة في الدستور الغذائي.

○ تأسست **اللجنة التوجيهية** في كانون الثاني/يناير 2016، وعقدت أولى اجتماعاتها في 3 شباط/فبراير 2016، كما عقدت 12 اجتماعاً خلال عام 2016، ويمكن الاطلاع على ملاحظات موجزة لجميع الاجتماعات على الرابط: http://www.who.int/foodsafety/areas_work/food-standard/codextrustfund/en/index2.html

○ تأسس **فريق الاستعراض التقني** في نيسان/أبريل 2016، تحسباً لتلقي الطلبات من الجولة الأولى. وقد عقد الفريق عدة اجتماعات لانتهاء من تقييم الطلبات وتقديم توصياته للجنة التوجيهية. كما انتهى الفريق من إعداد تعليقات خطية للبلدان المتقدمة بالطلبات.

○ تأسس **الفريق الاستشاري** في نيسان/أبريل 2016، وعقد اجتماعه الأول في 22 حزيران/يونيو واجتماعه الثاني في 1 أيلول/سبتمبر، ويمكن الاطلاع على التقارير الخاصة بهذه الاجتماعات على الرابط: http://www.who.int/foodsafety/areas_work/food-standard/codextrustfund/en/index2.html

○ **أمانة حساب أمانة الدستور الغذائي**، تضم طاقم عمل واحداً من الفئة الفنية وطاقم عمل واحداً من فئة الخدمات العامة، وقد قامت الأمانة بتحويل عملها وتكليفه لتلبية احتياجات حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد.

● **نجاح الجولة الأولى لتقديم الطلبات.** تم افتتاح الجولة الأولى لتقديم الطلبات في 8 آذار/مارس 2016، بمشاركة 103 بلداً مؤهلاً للتقدم (للاطلاع على قائمة البلدان المؤهلة يمكن الرجوع للملحق 1). وكان الموعد النهائي لتقديم الطلبات على النظام الموجود على الإنترنت هو 3 أيار/مايو 2016. وبحلول الموعد النهائي بلغ عدد الطلبات المقدمة على النظام الموجود على شبكة الإنترنت 41 طلباً. وكان عدد الطلبات التي استوفت معايير الفرز المسبق 38 طلباً، وتم إرسالها لفريق الاستعراض التقني للتقييم الكامل. وقد قررت اللجنة التوجيهية أن الطلبات الأكثر استيفاءً للمعايير هي 4 طلبات، وهو ما يؤهلها للحصول على الدعم في هذه الجولة الأولى. (للاطلاع على معلومات كاملة عن الجولة الأولى لتقديم الطلبات يمكن الرجوع للملحق 2).

● **تقديم الجلسات الإعلامية لمساعدة البلدان في إعداد طلبات قوية.** انعقدت الجلسات الإعلامية في لجان التنسيق الإقليمية الأربعة جميعاً التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية في عام 2016، لتقديم المعلومات بشأن نطاق حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد ومحور تركيزه وأنشطته، ولمساعدة البلدان في استخدام أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي وإعداد طلبات قوية، ويمكن الاطلاع على جلسة إعلامية "افتراضية" ومجموعات للشرائح بخمس لغات على الموقع الإلكتروني لحساب أمانة الدستور الغذائي.

جيم: الرصد والتقييم

بدأ في عام 2016 العمل الخاص بوضع إطار للرصد والتقييم لحساب أمانة الدستور الغذائي الجديد، ويجري حالياً استكمال صيغته النهائية. ويستند هذا الإطار إلى أفضل الممارسات فيما يتعلق بأطر الرصد والتقييم والدروس المستفادة من المنظمات والبرامج والمؤلفات الأخرى. وهو يستفيد من الخبرات المأخوذة من وضع وتنفيذ إطار الرصد والتقييم لحساب أمانة الدستور الغذائي الأول، بهدف ضمان الاستمرارية مع تكليف الإطار في الوقت ذاته بما يتناسب مع تصميم حساب الأمانة-2 ومحور تركيزه الجديد.

وقد انصب تركيز الرصد خلال عام 2016 على النظر في كيفية عمل الهياكل والعمليات والإجراءات المختلفة في السنة الأولى من التشغيل، وكذلك تقييم عملية تقديم الطلبات وفرزها. واستناداً إلى ذلك، يمكننا تبادل الرؤى التالية.

الدروس المستفادة من السنة الأولى لحساب أمانة الدستور الغذائي 2

أداء هياكل تصريف الشؤون الخاصة بحساب أمانة الدستور الغذائي

- ثبت، بشكل عام، فاعلية هياكل تصريف الشؤون المعمول بها في حساب أمانة الدستور الغذائي، ولا يوجد خطة لتغييرها.
- يتناسب تشكيل اللجنة التوجيهية وإجراءات تشغيلها مع الغرض المتوخى منها، كما تعمل اللجنة التوجيهية بصورة مُرضية.
- ألقى تشكيل فريق الاستعراض التقني المؤلف من ثلاثة أشخاص فقط عبئاً ثقيلاً على عاتقهم لإتمام العمل الخاص بالتقييم التقني واستعراض الطلبات المقدمة في الجولة الأولى (38 طلباً) في الوقت المحدود المتاح. وقد تضمن ذلك تقديم تعليقات خطية لكل بلد من البلدان المتقدمة بطلب بشأن المسائل التي يتعين عليه أخذها بعين الاعتبار عند التقدم مرة أخرى بطلب لحساب أمانة الدستور الغذائي 2. وتدرس اللجنة التوجيهية سبل التصدي لتلك المسائل.
- أعرب بعض أعضاء الفريق الاستشاري عن أنهم ما زالوا يحاولون فهم دورهم كأعضاء في الفريق الاستشاري، بيد أنه يتم إشراك جميع أعضاء الفريق، وتعتبر اللجنة التوجيهية المشورة والمدخلات المقدمة منهم نافعة. وقد ثبت أن الفريق الاستشاري يمثل وسيلة جيدة لتحسين شفافية حساب أمانة الدستور الغذائي وكذلك للتواصل مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة.
- قامت أمانة حساب أمانة الدستور الغذائي بالتحول السلس نحو الاستجابة لاحتياجات حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد، مع إعداد تقارير عقب اختتام حساب أمانة الدستور الغذائي الأول. وكان من المسلم به عند تأسيس حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد أنه سيكون هناك كم أكبر بكثير من العمل التقني لتلبية الاحتياجات الجديدة للبرنامج، ولا سيما في بناء القدرات في البلدان، ولذلك فمن الضروري تعزيز القدرة التقنية للأمانة. ولم تسمح مستويات التمويل بهذا التعزيز للقدرة التقنية للأمانة في عام 2016، كما أن استمرار انخفاض مستويات التمويل يحول دون إجراء توظيفات في عام 2017. وقد تدخل الموظفون في المقرين الرئيسيين لمنظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري لسد هذه الثغرة، إلا أن ذلك على الأرجح لن يشكل تقدماً مستداماً نظراً لحصول عدد أكبر من البلدان على الدعم، وزيادة الطلب على الإشراف والمساعدة التقنيين زيادة كبيرة. وقد ازداد الموقف تعقيداً في عامي 2016 و 2017 مع عدد فرص العمل الشاغرة للموظفين لتغطية الجوانب الخاصة بسلامة الغذاء والدستور الغذائي في المكاتب الإقليمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

عملية تقديم الطلبات والتنفيذ القطري

- معلومات عن حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد و"الدعوة لتقديم الطلبات" - انطلاقاً من عدد الطلبات المتلقاة يبدو أن المعلومات التي أتيحت بشأن عملية تقديم الطلبات والقنوات التي تم الاستعانة بها للنشر كانت فعالة. وقد أعرب عدد البلدان عن أن الوقت المخصص لتقديم الطلبات في الجولة الأولى كان قصيراً.
- جودة الطلبات - العديد من البلدان المؤهلة في مرحلة التعلّم بشأن كيفية إعداد طلبات قوية باستخدام إطار قائم على تحقيق النتائج، وقد أثر ذلك على جودة الطلبات في الجولة الأولى. وأعربت البلدان عن رضاها عن الجلسات الإعلامية وغيرها من الجهود التي بذلتها منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية وأمانة حساب أمانة الدستور الغذائي لمساعدة البلدان في فهم طريقة استخدام أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي وإعداد طلبات قوية.
- أداة التشخيص ونماذج الطلبات - استخدمت معظم البلدان المتقدمة بطلبات أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي استخداماً صحيحاً، وتبين لها أنها أداة نافعة. وسلطت بعض البلدان الضوء على أن عملية إتمام التشخيص كانت عملية طويلة وتطلبت الكثير من التشاور مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني. ويوصي فريق الاستعراض التقني

بتبسيط نماذج الطلبات، ولاسيما من أجل الحد من الازدواجية وتيسير استخدامها على البلدان وتيسير تقييمها على الفريق. ويجري النظر في سبل تحسين جودة الميزانيات المقدمة مع نماذج الطلبات وإمكانية مقارنتها.

- تقييم الطلبات - سارت عملية التقييم على نحو سلس نسبياً، على الرغم من القيود الزمنية المذكورة أعلاه. ونفذ فريق الاستعراض التقني تمرين "الدروس المستفادة" الذي يمثل جزءاً من هذا التقرير.
- التعليقات المقدمة للبلدان المتقدمة بطلبات - رحبت معظم البلدان المتقدمة بطلبات بالتعليقات الخطية التي تلقتها من حساب أمانة الدستور الغذائي، بل يرغب عدد قليل من البلدان أن تكون هذه التعليقات أكثر تفصيلاً.
- الانتقال من مرحلة الطلبات إلى مرحلة التنفيذ
 - استلزم الانتقال من إعلان الطلبات الناجحة إلى الانتهاء من وثائق المشروع الموجزة وبدء التنفيذ في البلدان الأولى مدة تتراوح من ستة إلى سبعة أشهر. وعلى الرغم من أن ذلك سيظل دوماً يختص ببلدان بعينها، فستتولى منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية وأمانة حساب أمانة الدستور الغذائي بحث سبل المساعدة في تقليل هذا الوقت.

التمويل

- كان حساب أمانة الدستور الغذائي قادراً على الانتقال إلى مرحلة التشغيل في عام 2016، عن طريق افتتاح جولة أولى لتقديم الطلبات، ولديه القدرة على تمويل الأنشطة في البلدان الأربعة التي وقع عليها الاختيار للحصول على الدعم في الجولة الأولى.
- لم تزد مستويات التمويل (من حساب أمانة الدستور الغذائي 1) باستثناء مساهمات من ألمانيا وهولندا (لم يتم الانتهاء من المساهمة وقت كتابة هذا التقرير).
- لم تزد القدرة على التخطيط على المدى المتوسط بتمويل مستدام (على سبيل المثال التزامات متعددة السنوات).
- أعرب المانحون عن استعدادهم لدعم حساب أمانة الدستور الغذائي 2، إلا أن التمويل لم يتبع دوماً التعبير الشفهي عن الاستعداد لتقديم الدعم.
- بدأ حساب أمانة الدستور الغذائي في عام 2017 بثغرة هائلة في التمويل فيما يتعلق بالتوقعات الأصلية للتمويل اللازم في وثيقة المشروع التأسيسية.

الحوار الخاص بالتمويل

أجري الحوار الأول الخاص بتمويل حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي في 12 نيسان/ أبريل 2016 على هامش لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة وشارك فيه حوالي 47 بلداً ومنظمة عضواً في هيئة الدستور الغذائي إضافة إلى المنظمات المتمتعة بصفة المراقب. وشارك كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة هيئة الدستور الغذائي وحساب أمانة الهيئة في تنظيم الحوار الخاص بالتمويل من أجل ما يلي:

- (1) تسليط الأضواء على الثغرة الحالية في التمويل التي يواجهها حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي والعواقب على دخول المرحلة التشغيلية لحساب أمانة الهيئة 2 (CTF2) حيز التنفيذ (مثل توفير الدعم للتطبيقات الناجحة في البلدان/ مجموعات البلدان).
- (2) تبادل الآراء مع البلدان الأعضاء في الهيئة بشأن سبل تعزيز القدرة على التنبؤ بالتمويل واستدامته خلال فترة زمنية متراوحة بين 3 و5 سنوات.

وتبادل المشاركون خلال هذا الاجتماع الآراء بشأن أربعة أسئلة رئيسية هي التالية:

- (1) ما هي الحجج الرئيسية التي يمكن استخدامها مع مختلف القطاعات لضمان دعم حساب أمانة الهيئة؟
- (2) كيف يمكننا زيادة قيمة المساهمات؟

- (3) كيف يمكننا تعزيز وضوح التمويل طوال فترة زمنية متراوحة بين 3 و 5 سنوات عن طريق مساهمات متعددة السنوات؟
 (4) كيف يمكننا توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة؟

وأبرز المشاركون إجراءات مختلفة يمكن اتخاذها في بلدان/ منظمات تمضي قدماً. ولم يحقق الحوار الخاص بالتمويل نتائج فورية في عام 2016 غير أنه من المأمول أن تتواصل الجهود في البلدان والمنظمات.

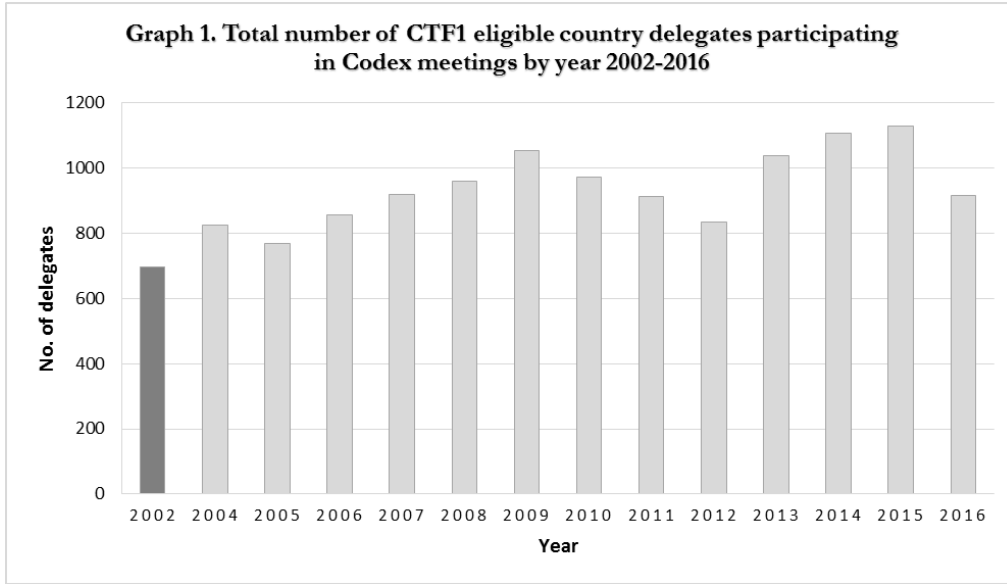
رصد آثار حساب أمانة الدستور الغذائي 1 على المشاركة في اجتماع هيئة الدستور الغذائي في عام 2016

تستخدم الأرقام اعتباراً من عام 2002 في التحليل الوارد أدناه كبيانات مرجعية قبل أن يبدأ حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي 1 (حساب الأمانة 1) دعم البلدان المؤهلة. وهي مقياس لتقدير الأرقام المحصلة بعد إقفال حساب الأمانة 1.

الرسم البياني 1¹

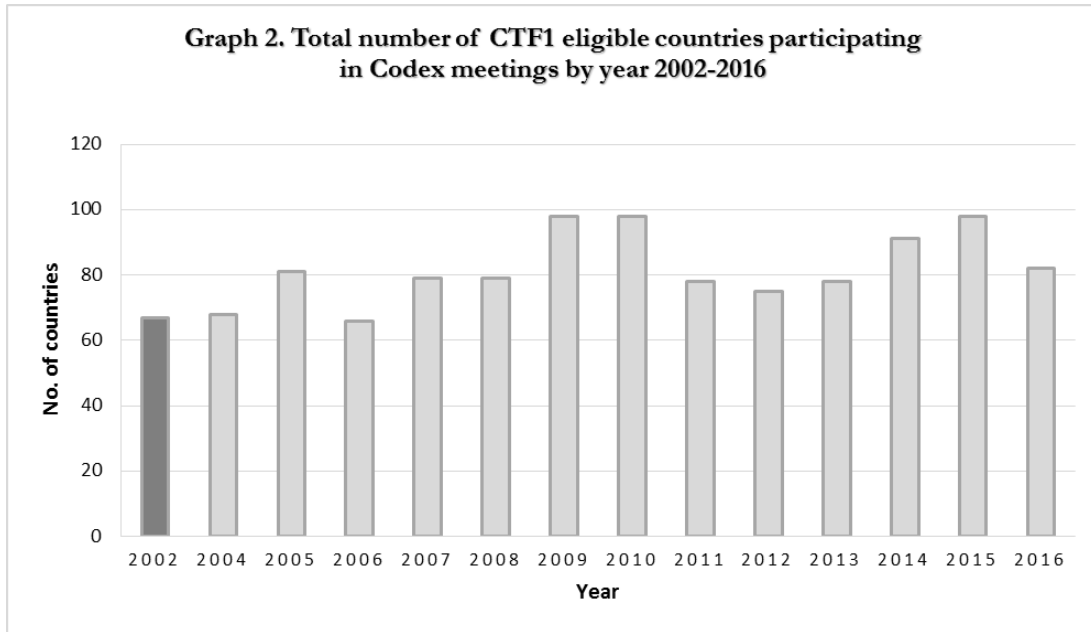
مجموع مندوبي البلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب الأمانة 1 المشاركين في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي حسب السنة في الفترة 2002-2016

يشير الرسم البياني 1 إلى الحفاظ على مستوى مرتفع للمشاركة حتى بعد الإقفال التدريجي لحساب الأمانة 1 على الرغم من تسجيل انخفاض بسيط في عدد مندوبي البلدان المؤهلة للحصول على دعم الحساب المشاركين في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي في عام 2016. وقد يتصل الانخفاض المسجل في عام 2016 بانخفاض عدد اجتماعات الهيئة المعقودة في ذلك العام.

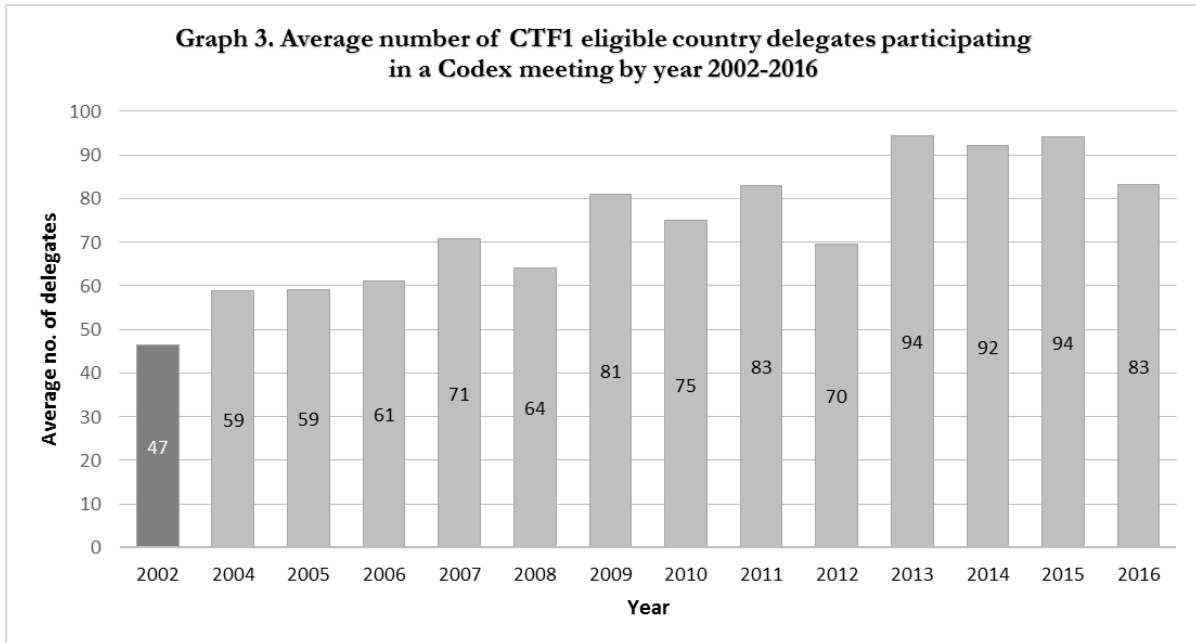


الرسم البياني 2: مجموع البلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب الأمانة 1 والمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي حسب السنة في الفترة 2002-2016

¹ تستند جميع البيانات المستخدمة في الرسوم البيانية إلى المشاركة في لجان الدستور الغذائي فيما عدا هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية والأفرقة العاملة ولجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

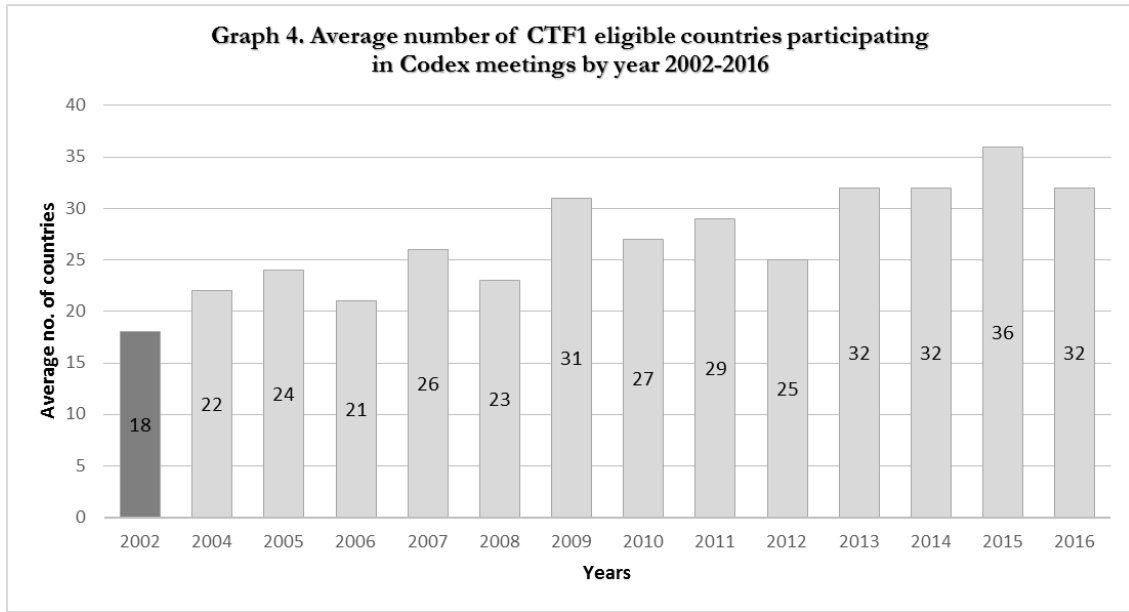


يبين الرسم البياني 2 على غرار الرسم البياني 1 أن عدد البلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب الأمانة 1 والمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي ظل في حدود الاتجاه المسجل على مدى الفترة 2004-2016.



الرسم البياني 3: متوسط عدد مندوبي البلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب الأمانة 1 المشاركين في اجتماع هيئة الدستور الغذائي حسب السنة في الفترة 2002-2016

يشير هذا الرسم البياني إلى تسجيل ارتفاع مطرد إلى حد بعيد في متوسط عدد مندوبي البلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب الأمانة 1 المشاركين في اجتماع هيئة الدستور الغذائي منذ استهلال الحساب في عام 2004 إذ زاد متوسط عدد المندوبين على 90 مندوباً بين عامي 2013 و2015. وفي عام 2016 انخفض هذا العدد في المتوسط إلى 83 مندوباً مشاركاً في اجتماع الهيئة معقود في السنة الأولى بعد توقف الحساب عن دعم أي مشاركين إلا أن الاتجاه لا يزال إيجابياً.

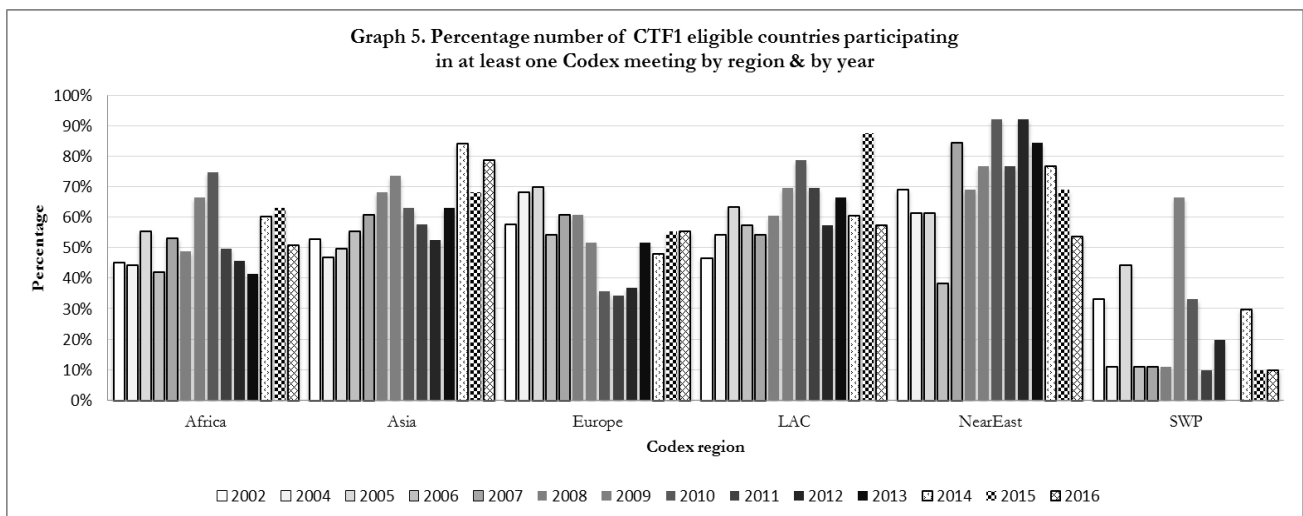


الرسم البياني 4: متوسط عدد البلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب الأمانة 1 والمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي حسب السنة في الفترة 2002-2016

ارتفع متوسط عدد البلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب الأمانة 1 والمشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي ارتفاعاً مطرداً منذ عام 2002. وقبل استهلال حساب الأمانة 1 كان هناك 18 بلداً فقط من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المشاركة في اجتماعات الهيئة في المتوسط. أما الآن فيزيد متوسط عدد هذه البلدان على 30 بلداً.

الرسم البياني 5: النسبة المئوية لعدد البلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب الأمانة 1 والمشاركة في اجتماع واحد على الأقل من اجتماعات هيئة الدستور الغذائي حسب الإقليم والسنة

يشير هذا الرسم البياني إلى وجود فرق شاسع بين الأقاليم في تطور النسب المئوية للبلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب الأمانة 1 والمشاركة في اجتماع واحد على الأقل من اجتماعات الهيئة كل سنة.



وهناك 3 مجموعات مختلفة:

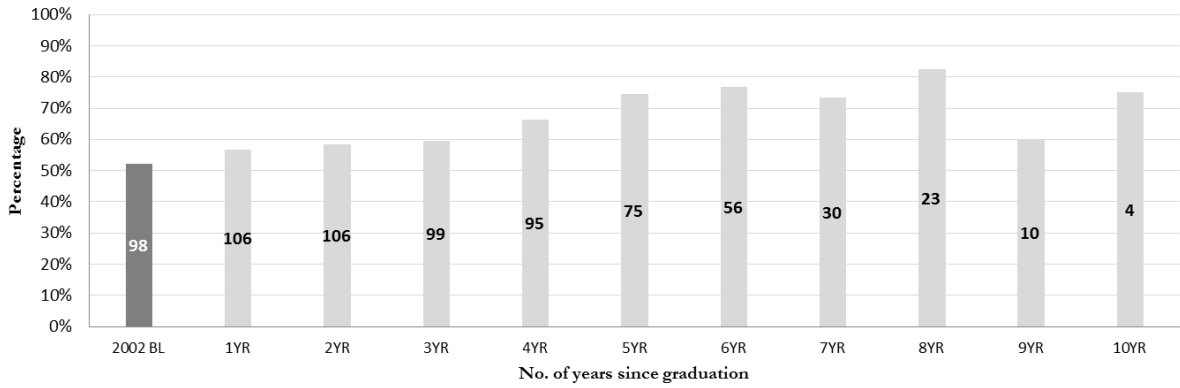
(1) استفادت أقاليم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي من دعم حساب الأمانة 1 وسجلت أعلى نسبة مئوية للمشاركة في وسط سنوات مدة الحساب (2009-2010). ولوحظ بلوغ ذروة ثانية في آخر سنوات مدة الحساب (2014-2015).

(2) تظهر صورة مختلفة في أوروبا حيث لم تسجل أي ذروة في وسط سنوات مدة الحساب بل سجل ارتفاع إلى حد ما في آخر سنوات المدة (2013-2015) وظل هذا الاتجاه مطرداً في عام 2016.

(3) أما مشاركة إقليم الشرق الأدنى في الهيئة فسجلت ذروة بين عامي 2007 و2012 غير أنها انخفضت انخفاضاً مطرداً منذ ذلك الحين. وسجلت مشاركة إقليم جنوب غرب المحيط الهادئ مستويات متفاوتة ببلوغ ذروات في بعض السنوات وإبداء بعض أوجه التشابه مع الشرق الأدنى دون تسجيل أي اتجاه واضح. وكانت أعداد البلدان المؤهلة صغيرة في كلا هذين الإقليمين.

الرسم البياني 6: النسبة المئوية للبلدان التي رُفعت من قائمة البلدان الحاصلة على دعم حساب الأمانة 1 وتشارك في اجتماع واحد على الأقل من اجتماعات هيئة الدستور الغذائي حسب عدد السنوات بعد رفعها من القائمة (يُشار إلى عدد مجموعة البلدان التي رُفعت من القائمة في عمود منفرد)

Graph 6. Percentage of CTF1 graduate countries participating in at least one Codex meeting by no. of years post-graduation (no. of graduate countries in cohort indicated on individual bar)

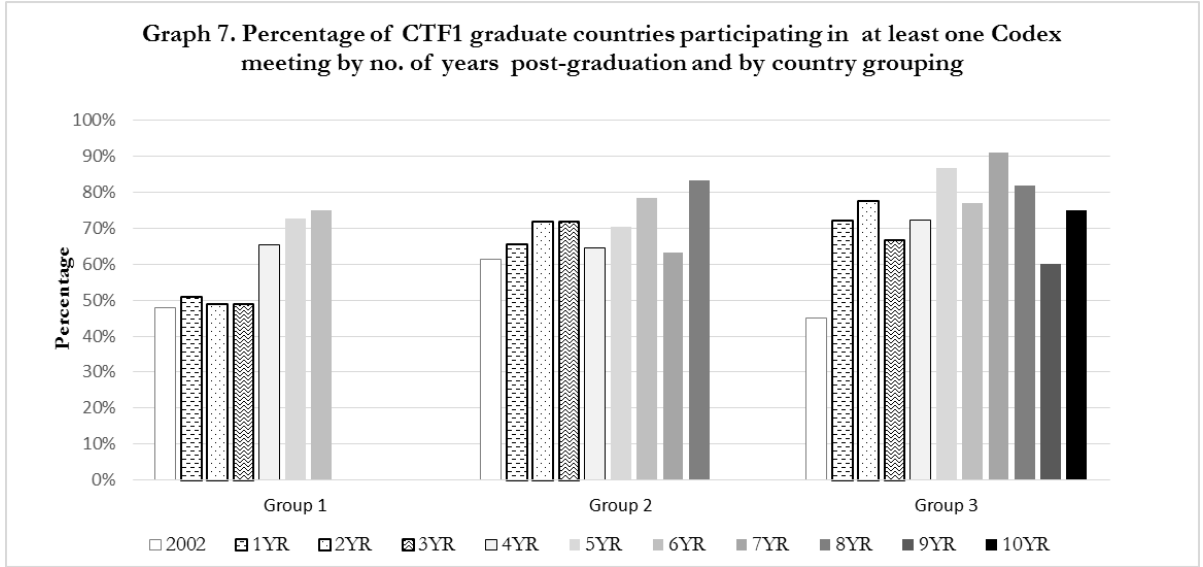


يبين هذا الرسم البياني ارتفاعاً مطرداً في النسبة المئوية للبلدان التي رُفعت من قائمة البلدان الحاصلة على دعم حساب الأمانة 1 وتشارك في اجتماع واحد على الأقل من اجتماعات الهيئة في السنوات التالية لرفعها من القائمة. وتبدي السنوات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة أعلى النسب المئوية المتزاوجة بين 75% و83% مما يبين الآثار الكامنة الإيجابية (في الأمد المتوسط) للدعم المقدم من الحساب. وقد بلغ عدد قليل جداً من البلدان السنتين التاسعة والعاشر بعد رفعه من القائمة ويجب رصد معدلات المشاركة هذه مع مرور الزمن إذ ترتفع الأعداد في السنوات الأخيرة

الرسم البياني 7: النسبة المئوية للبلدان التي رُفعت من قائمة البلدان الحاصلة على دعم حساب الأمانة 1 وتشارك في اجتماع واحد على الأقل من اجتماعات هيئة الدستور الغذائي حسب عدد السنوات بعد رفعها من القائمة ومجموعة البلدان

يتضمن الرسم البياني 7 المعلومات ذاتها الواردة في الرسم البياني 6 غير أن هذه المعلومات موزعة حسب مجموعات البلدان التي استُخدمت في حساب الأمانة².

² المجموعة 1: البلدان الأقل نمواً وسائر البلدان المنخفضة الدخل. والمجموعة 2: البلدان المتوسطة الدخل ذات مستوى التنمية البشرية المنخفض أو المتوسط أو المرتفع. والمجموعة 3: بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط ذات مستوى التنمية البشرية المتوسط أو المرتفع.



وفي بلدان المجموعة 1 لم يكن أثر حساب الأمانة 1 وإضحاً في السنوات الثلاث الأولى بعد رفع البلدان من القائمة إذ بقي المستوى مساوياً للمستوى المرجعي المسجل في عام 2002. وسُجل ارتفاع كبير اعتباراً من السنة الرابعة وارتفاع مطرد بعد ذلك.

وفي بلدان المجموعة 3 سُجل ارتفاع فوري في مستوى المشاركة الملاحظ اعتباراً من السنة الأولى يبدو أنه يشير إلى كون البلدان في هذه المجموعة أكثر تجاوباً مع الدعم المقدم من الحساب. ويسجّل اتجاه إجمالي صعودي خفيف ونسب مئوية مرتفعة للمشاركة في الفترة المتراوحة بين السنة الخامسة والسنة الثامنة بعد رفع البلدان من القائمة.

أما المجموعة 2 فتبدي صورة تتدرج فيما بين المجموعتين 1 و3. وانطلاقاً من مستوى مرجعي مرتفع نسبياً قدره 61% في عام 2002، تسجل بلدان المجموعة 2 نسباً مئوية إجمالية مرتفعة للمشاركة في اجتماع واحد على الأقل من اجتماعات الهيئة في السنة ببلوغ ذروة تساوي 83% في السنة الثامنة بعد رفعها من القائمة.

دال: أحدث المعلومات عن مشروع مسح بشأن استهلاك الغذاء (بدأ في إطار حساب أمانة الدستور الغذائي 1)

وقّع حساب أمانة الدستور الغذائي الأول في كانون الأول/ ديسمبر 2015 اتفاق مساهمة مع المفوضية الأوروبية لتنفيذ مشروع يهدف إلى زيادة وتنسيق بيانات الاستهلاك الفردي للغذاء لتقييم التعرض في بلدان مختارة من رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الإقليم الآسيوي التابع لهيئة الدستور الغذائي. وقد كان من المقرر بدء هذا المشروع في عام 2014، كتنشاط لدعم ولاية حساب أمانة الدستور الغذائي الأول في مجال تعزيز المدخلات العلمية والتقنية لهيئة الدستور الغذائي، إلا أنه تأخر نتيجة مناقشات مطولة بشأن التمويل.

ويهدف هذا المشروع إلى تحسين تقييم مدخول المغذيات والتعرض التغذوي للعوامل الكيميائية والبيولوجية في الغذاء، دعماً لوضع المعايير الدولية والوطنية. وبدأ المشروع في كانون الثاني/ يناير 2016 وسينتهي في كانون الأول/ ديسمبر 2017. ويقوم موظفو المقرين الرئيسيين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالإشراف التقني والإداري على هذا المشروع.

والنقاط التالية تسلط الضوء على الأنشطة التي تم تنفيذها في الفترة ما بين أيار/ مايو وكانون الأول/ ديسمبر 2016:

مسح بشأن استهلاك الغذاء في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية:

- تم تصميم منهجية المسح في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ووقع الاختيار العشوائي على المنخفضات الشمالية والمرتفعات الجنوبية الوسطى وممر ميكونغ بالاستعانة بطريقة عشوائية مجمعة لأخذ العينات تتسم بأنها مقسمة إلى مراتب ومتعددة المراحل وتستند إلى التنوع الكبير للأقاليم القطرية من حيث المناخ والزراعة.
- تحددت الأغذية المستهلكة (مجموعات الغذاء) استناداً إلى أنماط استهلاك الغذاء التي يتبعها سكان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجدول خليط الأطعمة على الصعيد المحلي.
- أجريت الجولة الأولى لجمع البيانات (موسم الأمطار) خلال الفترة من 25 أيلول/سبتمبر حتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2016. وقد أجريت مقابلات مع حوالي 1021 مستجيباً، وتم إدخال البيانات على الحاسب بالتوازي مع عملية جمعها، ثم تم تسجيلها بالاستعانة بأداة نظام التصنيف العالمي لنظم الأغذية (FoodEx2) التي استحدثتها هيئة سلامة الأغذية الأوروبية. وقام بجمع البيانات مجموعة من القائمين بالتعدادات تلقوا تدريباً في إطار برنامج "تدريب أفضل لضمان مأمونية الغذاء" (EU BTSF)، وتم إدخال البيانات على برنامج INMUCAL.

التنسيق الإقليمي لبيانات استهلاك الغذاء:

- تم تنظيم حلقة عمل إقليمية للتدريب، في الفترة 17-18 تشرين الأول/أكتوبر 2016، في مدينة سالايا بتايلند، لتدريب الأفرقة الوطنية على إجراء تصنيف أولي باستخدام نظام التصنيف العالمي (FoodEx2). وقدم المشروع الدعم لنحو 16 مشاركاً من سبعة بلدان من رابطة أمم جنوب شرق آسيا.
- تم تنظيم تدريب مماثل على نظام التصنيف العالمي (FoodEx2)، في بوتراجايا بماليزيا، في الفترة 20-21 تشرين الأول/أكتوبر 2016. وقد صُمم هذا التدريب، الذي استغرق يومين، بهدف دعم عمل ماليزيا في قيادة الإقليم بشأن إنشاء مركز لتقييم المخاطر تابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

هاء: التقارير المالية

يعرض هذا الفرع معلومات عن إيرادات ونفقات السنة الأولى من نشاط حساب أمانة الدستور الغذائي 2. كما يعرض معلومات مالية منفصلة عن مشروع مسح بشأن استهلاك الغذاء؛ لأن إدارة إيرادات ونفقات هذا المشروع تحديداً تجري على نحو منفصل عن مصادر التمويل الأخرى لأنشطة حساب أمانة الدستور الغذائي 2. وتكاليف الموظفين والتكاليف الإدارية المرتبطة بأمانة حساب أمانة الدستور الغذائي مشتركة بين الاثنتين وتظهر في إطار التقارير المالية العامة لحساب أمانة الدستور الغذائي 2.

إيرادات ونفقات حساب أمانة الدستور الغذائي 2 في عام 2016

لتقديم صورة مالية كاملة يعرض هذا الفرع المعلومات المالية بشأن:

- التمويل المرحل في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2015 من حساب أمانة الدستور الغذائي إلى حساب أمانة الدستور الغذائي 2؛
- المساهمات المتلقاة في عام 2016؛
- نفقات حساب أمانة الدستور الغذائي 2 في عام 2016؛
- نفقات مسح بشأن استهلاك الغذاء.

وفي 1 كانون الثاني/يناير 2016، كان هناك رصيد إيجابي مرحل من حساب أمانة الدستور الغذائي 1 إلى حساب أمانة الدستور الغذائي 2، بلغت قيمته 724 678 دولار أمريكي.

وبلغ إجمالي المساهمات المتلقاة من ست بلدان أعضاء ومن الجماعة الأوروبية 855 725 دولار أمريكي، وذلك خلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى كانون الأول/ديسمبر 2016 (انظر الجدول 1).

الجدول 1

المساهمات المتلقاة خلال الفترة 1 كانون الثاني /يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2016

2016 (بالدولارات الأمريكية)	البلد المانح
143 164	كندا
264 862	الجماعة الأوروبية
110 988	ألمانيا
163 820	اليابان
17 078	نيوزيلندا
50 813	سويسرا
105 000	الولايات المتحدة
855 725	الإجمالي

وبلغ إجمالي النفقات المسجلة من حساب أمانة الدستور الغذائي، خلال الفترة 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، 857 984 دولار أمريكي (بما في ذلك تكاليف دعم البرامج)، ويبين الجدول 2 أدناه توزيع النفقات وفقاً لفئات الميزانية:

الجدول 2

النفقات في الفترة 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2016
(بالدولارات الأمريكية)

191 219	الدعم المقدم للبلدان
93 797	إدارة المشروع*
14 000	الرصد والتقييم
462 246	تكاليف الموظفين
96 722	تكلفة دعم البرامج
857 984	الإجمالي (بما في ذلك تكلفة دعم البرامج)

* تتضمن: سفر الموظفين، ومعدات تكنولوجيا المعلومات، والترجمة، والاستشارات، والاتصالات (الهاتف، والطباعة، والمراسلات).

إيرادات مشروع مسح بشأن استهلاك الغذاء ونفقاته في عام 2016

تم توقيع اتفاق مع المفوضية الأوروبية في كانون الأول/ديسمبر 2015 لتقديم التمويل لمسح بشأن استهلاك الغذاء، بمساهمة إجمالية قدرها 350 000 يورو (ما يعادل 384 615 دولار أمريكي). وتم تلقي التمويل القبلي الأول في كانون الثاني/يناير 2016،

وبلغت قيمته 105 000 يورو (ما يعادل 115 384 دولار أمريكي)، وفي 31 كانون الأول/ ديسمبر 2016 بلغ إجمالي قيمة النفقات المستحقة 88 107 دولار أمريكي لعام 2016 (بما في ذلك تكلفة دعم البرامج).

الملحق 1

Annex 1

حساب أمانة الدستور الغذائي 2، الجدول الخاص بالبلدان المؤهلة

القائمة المؤقتة للبلدان المؤهلة للحصول على دعم من حساب الأمانة-2 (حتى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2015)

103 بلداً مؤهلاً حالياً، عرضة للتغيير بأعضاء جدد في الدستور الغذائي

تشمل جميع البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفض والمتوسط، والدول الأخرى النامية الجزرية الصغيرة المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل، والبلدان النامية غير الساحلية ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفع يُشار إلى أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل بالخط الغامق

إقليم هيئة الدستور الغذائي					
أفريقيا (48)	آسيا (15)	أوروبا (9)	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (16)	الشرق الأدنى (5)	جنوب غرب المحيط الهادئ (10)
أنغولا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، كابو فيردي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا-بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سوازيلند، توغو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زمبابوي	أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الهند، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ملديف، منغوليا، ميانمار، نيبال، باكستان، الفلبين، فييت نام	أرمينيا، أذربيجان، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية مقدونية، اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان	بليز، بوليفيا، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، نيكاراغوا، باراغواي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وغرينادين، سورينام	مصر، العراق، السودان، الجمهورية العربية السورية، اليمن	جزر كوك، فيجي، كيريباتي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، فانواتو

مصادر المعلومات:

لحالة التنمية البشرية - <http://hdr.undp.org/en/content/table-1-human-development-index-and-its-components>

لحالة الدخل - <http://data.worldbank.org/about/country-and-lending-groups>

لقوائم SIDS وLLDCs - <http://unohrrls.org/about-sids/country-profiles/> و <http://unohrrls.org/about-llcds/country-profiles/>

لقوائم LDC - <http://unctad.org/en/Pages/ALDC/Least%20Developed%20Countries/UN-list-of-Least-Developed-Countries.aspx>

معلومات بشأن الجولة الأولى لتقديم الطلبات

تم افتتاح الجولة الأولى لتقديم الطلبات في 8 آذار/ مارس 2016، بمشاركة 103 بلداً مؤهلاً للتقدم، وكان الموعد النهائي لتقديم الطلبات على النظام الإلكتروني هو 3 أيار/ مايو 2016.

تضم عملية تقديم الطلبات الخطوات التالية:

- تقديم الطلبات على النظام الإلكتروني
- قيام أمانة حساب أمانة الدستور الغذائي بالفرز المسبق للطلبات وفقاً للمعايير المعنية
- إرسال الطلبات إلى المكاتب الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية للتعليق عليها
- قيام فريق الاستعراض التقني بتقييم الطلبات وفقاً للمعايير المعنية
- إرسال توصيات فريق الاستعراض التقني إلى اللجنة التوجيهية
- قيام اللجنة التوجيهية بالتداول واتخاذ القرار النهائي
- إبلاغ البلدان بالقرار الذي اتخذته اللجنة التوجيهية

ويبلغ عدد الطلبات المقدمة في الجولة الأولى على النظام الإلكتروني 41 طلباً. وكان من بينها 38 طلباً فقط هي التي استوفت معايير الفرز المسبق، وهي كالتالي:

- تقديم الطلب في الموعد
- تقديم الطلب من جانب مركز الاتصال الرسمي المعني بالدستور الغذائي في البلد أو البلد المضطلع بالدور القيادي (بالنسبة للطلبات الجماعية)
- إعطاء جميع معلومات الاتصال الخاصة بمركز الاتصال المعني بالدستور الغذائي القائم بتقديم الطلب
- تحميل نموذج طلب مستوفى بالكامل وموقع
- تحميل خطة عمل مستوفاة بالكامل
- تحميل ميزانية مستوفاة بالكامل
- تحميل الجدولين الموجزين 1-5 و 2-5 من أداة التشخيص

ولم تفِ البلدان الثلاثة الأخرى بمعايير الفرز المسبق حيث لم يتم تقديم المستندات الإضافية المطلوبة في النظام الموجود على الإنترنت.

وتم إرسال 37 طلباً قظرياً فردياً وطلباً واحداً جماعياً إلى مستشاري سلامة الغذاء الإقليميين التابعين لمنظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية للتعليق عليها وإتاحتها لفريق الاستعراض التقني كي يُعَيِّمها. وفيما يلي التوزيع الإقليمي للطلبات المستوفاة:

- 24 طلباً من الإقليم الأفريقي التابع لهيئة الدستور الغذائي
- 4 طلبات من الإقليم الآسيوي التابع لهيئة الدستور الغذائي (منها طلب جماعي واحد)
- طلبان من الإقليم الأوروبي التابع لهيئة الدستور الغذائي
- طلبان من إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لهيئة الدستور الغذائي

- 3 طلبات من إقليم الشرق الأدنى التابع لهيئة الدستور الغذائي
- 3 طلبات من إقليم جنوب غرب المحيط الهادئ التابع لهيئة الدستور الغذائي

وعقد فريق الاستعراض التقني اجتماعه التحضيري الأول في شهر أيار/ مايو 2016، وبدأ آحاد الأعضاء العمل الخاص بتقييم الطلبات التي خضعت للفرز المسبق من الجولة الأولى لتقديم الطلبات وفقاً لمعايير التقييم التالية:

- بيانات عن التعاون بين القطاعات في إعداد الطلب؛
- استخدام النتائج المأخوذة من أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي من أجل تصميم المشروع وتحديد أساسه المنطقي؛
- أهداف المشروع الواضحة؛
- مخرجات المشروع الواضحة والقابلة للقياس وذات الصلة، والتي تُعتبر كافية لتحقيق أهداف المشروع؛
- أنشطة المشروع الواضحة والمحددة والقابلة للتحقيق وذات الصلة، والمرتبطة بتحقيق المخرجات؛
- التحديد الواضح للأطر الزمنية والمسؤولية عن إنجاز الأنشطة؛
- تحديد كيفية ضمان استدامة الحصائل بعد انتهاء دعم المشروع؛
- تحديد المخاطر واستراتيجيات التخفيف من وطأتها؛
- ميزانية مفصلة وواقعية ومقبولة تتناسب مع خطة عمل المشروع؛
- تقييم جودة المقترح بوجه عام.

وعقد فريق الاستعراض التقني اجتماعات إضافية لمناقشة الآتي: التقييمات الفردية والتوصل لاتفاق بشأن التقييم المشترك للطلبات بالاستعانة بجداول التقييم الموحدة؛ وتطبيق جدول تقييم الأولويات (الملحق 6 من وثيقة المشروع)؛ وتقديم التوصيات للجنة التوجيهية بشأن الطلبات التي تُعتبر قوية بما يكفي للحصول على الدعم؛ والاتفاق على الصيغة والمحتوى المستخدمين في تقديم التعليقات الخطية لجميع البلدان المقدمة بالطلبات؛ ومناقشة الدروس المستفادة من الجولة الأولى لتقديم الطلبات؛ وإعداد تقرير للجنة التوجيهية.

وأرسلت توصيات فريق الاستعراض التقني إلى اللجنة التوجيهية للتداول في اجتماعها التاسع، الذي انعقد في 14-15 حزيران/ يونيو 2016. وقررت اللجنة أن الطلبات المقدمة من غانا وقيرغيزستان ومدغشقر والسنغال ستحصل على الدعم من الجولة الأولى لتقديم الطلبات. وحصلت جميع البلدان المقدمة بطلبات على تعليقات خطية من أمانة حساب أمانة الدستور الغذائي استناداً لتقييم فريق الاستعراض التقني.

وانتهت كل من غانا ومدغشقر والسنغال خلال الفترة أيلول/ سبتمبر - كانون الأول/ ديسمبر 2016 من إعداد وثيقة المشروع الموجزة، التي سٌستخدم في تنفيذه، وتم إعداد العقود الخاصة بالمرحلة الأولى من الأنشطة في كل بلد منها. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر 2016، كانت قيرغيزستان قد انتهت من إعداد المسودة الأولى لوثيقة المشروع الموجزة للاستعراض.
